

سلطنة عمان تعود إلى أسواق الدين بطرح جديد للسندات

جولة جديدة لجمع تمويلات لتغطية عجز مالي قياسي



بدأت سلطنة عمان عملية تسويق جديدة لسنداتاتها في محاولة لجمع تمويلات تهدف إلى ردم فجوة مالية قياسية. وتكافح الحكومة تحديات كبيرة تتعلق بتفاقم مخاطر الدين وشح في مصادر التمويل، مما أثر سلبا على مناخ الأعمال والاستثمارات.

مسقط - عادت سلطنة عمان إلى أسواق المال العالمية مجددا في إطار جهودها لبيع سندات مقومة بالدولار بهدف تمويل عجز مالي كبير في ظل ضغوط كبيرة على الاقتصاد وتفاقم المديونية وأثار تهوي أسعار النفط وكورونا. وأظهرت وثيقة أن سلطنة عمان بدأت في بيع سندات مقومة بالدولار على عدة شرائح، الخمس، إذ يسعى منتج النفط الخليجي المنقل بالديون إلى تمويل جديد لتغطية عجز مالي كبير. وتظهر الوثيقة الصادرة عن أحد البنوك التي تقود العملية وأطلعت عليها رويترز، أن عمان تبيع سندات لأجل عشر سنوات و30 عاما، وأنها أعادت فتح سندات بقيمة 750 مليون دولار مستحقة في 2025.

3
مليار دولار قيمة السندات التي ستجمعها مسقط من بيع الدين لتمويل عجز مالي

وتتوقع السلطنة عجزا للميزانية في 2021 عند 2.24 مليار ريال (5.83 مليار دولار)، ولسد العجز تهدف الحكومة إلى جمع نحو 1.6 مليار عبر الاقتراض وسحب 600 مليون من احتياطاتها. وتأتي هذه التحركات في وقت تواجه فيه سلطنة عمان ضائقة مالية، خاصة مع تضائل هامش تحرك السلطات لتدارك الموقف دون مخاطر في ظل الظروف الراهنة.

وسيعزز القرض، الذي سيُسَدُّ بأموال تجمع من إصدار سندات دولية، خزائن الدولة المتضجرة من انخفاض أسعار النفط والتراجع الاقتصادي الناتج عن أزمة كورونا. وتكشف الأزمة الاقتصادية الحادة الناتجة عن مخلفات الوباء والهبوط الحاد لأسعار النفط أن مسقط غير قادرة على تجاوز محتنتها دون دعم خليجي في شكل حزمة إصلاحات عاجلة على شاكلة خطة الإنقاذ التي حصلت عليها البحرين في العام 2018.

والسلطنة منتج صغير نسبيا للنفط الخام ومثقلة بمستويات مرتفعة من الديون، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار الخام من معظم جيرانها من دول الخليج الأكثر ثراء.

وتشير لجوء مسقط إلى الاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة مخاوف بين المستثمرين ودفع تصنيفها دون الدرجة الجيدة بالاستثمار من جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، دونما بسرعة كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية لتعويض انخفاض في أسعار النفط وتغطية عجز أخذ في الاتساع.

والخمس، وبدأت عمان في تسويق السندات لأجل عشر سنوات عند نحو 6.625 في المئة والسندات لأجل 30 عاما عند 7.625 في المئة إلى 7.75 في المئة. ويجري تسويق إعادة فتح السندات المستحقة في 2025 عند 4.875 في المئة تقريبا. وستكون السندات بالحجم القياسي، مما يعني أنها لن تقل بصفة عامة عن 500 مليون دولار للشريحة.

وقال مصدر مطلع إنه من المتوقع أن تجمع عمان ما يتراوح بين ملياري دولار وثلاثة مليارات دولار من بيع الدين. ولم ترد وزارة المالية حتى الآن على طلب للتعقيب.

دبي - قال تيم كلارك رئيس شركة طيران الإمارات في دبي، أحد أكبر زبائن شركة بوينغ، إنه يريد أن تترهن الشركة الصانعة للطائرات على حدوث تغييرات جوهرية بعد أن أنتجت طائرة معيبة هي الطائرة 737 ماكس وحققها على الاعتراف "بالمسؤولية والمساعة" على أعلى المستويات.

وأضاف كلارك أن الأزمة التي أثارها سقوط طائرتين من طراز 737 ماكس أضرت بصناعة السفر جوا ككل، لكنه واثق أن الطائرة آمنة بعد إعادة تصميمها.



بوينغ في تقاطع نيران أحداث التحطم

ميناء الدقم الاستراتيجي ينتظر فرصته

وستتملك الشركة الجديدة حصة في الاتفاقيات النفطية المتعلقة بالمرجع 6 النفطي، كما ستتولى القيام بعمليات استكشاف وإنتاج المواد الهيدروكربونية في عمان.

وتهدف الشركة إلى تمويل التزامات السلطنة نحو شركة تنمية نفط عمان دون إرهاق كاهل موازنة الدولة، بالإضافة إلى الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة.

وتعمل الشركة الجديدة على الاقتراض أو جمع التمويل لنشاطاتها بأي وسيلة، وكذلك إصدار أي نوع من الصكوك الضمونة باصول أو غير المدعومة باصول أو السندات العادية أو الإدراج في أي سوق مالية.

وساعت التوقعات بتعافي اقتصاد عمان. ويتوقع محللون في وكالة ستاندر أند بورز انكماشه بواقع 4.7 في المئة رغم أن البعض يرى أنه من الممكن أن يتحسن العام المقبل.

ولدى الكثير من المحللين شكوك في قدرة مسقط على الخروج من أزمتها سريعا في ظل الوضع القائم ولاسيما مع تبني مجلس الشورى مقترح إحدى لجانه بربط ضريبة القيمة المضافة بانتعاش النمو الاقتصادي.

وأواخر العام الماضي أسست سلطنة عمان شركة نفطية جديدة مملوكة للحكومة، وذلك في إطار سعي السلطنة لاستغلال أكبر مربع امتياز نفطي بها للحصول على قروض.

الضغط على احتياطات النقد الأجنبي إذا لم يؤجل موعد سدادها. وعززت الوثيرة الفائقة لتراكم ديون عمان خلال السنوات القليلة الماضية المخاوف حيال قدرتها على خدمتها في ظل بطء وتيرة الإصلاح المالي والاقتصادي.

وسبق أن قال حاكم عمان الجديد السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، الذي تولي السلطنة مطلع العام الماضي، إن الحكومة ستعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات لدعم الاقتصاد.

وتعرضت العملة المحلية المربوطة بالدولار لبعض الضغوط في الأسواق الأجلة، غير أنها تراجعت بشكل كبير جدا في العام الماضي.

الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي.

وتعتبر سلطنة عمان أكثر عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط مقارنة مع معظم جيرانها الأكثر ثراء في الخليج، وهي منتج صغير للخام وتنوء بعجز مستويات مرتفعة من الديون.

وخفضت وكالة موديز في يونيو 2020 تصنيف عمان إلى بي.بي.أي.3 من بي.بي.أي.2 ليخزل أكثر في النطاق عالي المخاطر، مشيرة إلى مخاطر متعلقة باحتياجاتها التمويلية وتقلص مصداقتها.

ولدى البلاد ديون خارجية تزيد قيمتها عن 10 مليارات دولار تستحق السداد في 2021 و2022 مما قد يزيد

طيران الإمارات تطالب بوينغ

بالاعتراف بالمسؤولية عن أخطاء الطائرة ماكس

تسويتها من القمة إلى أسفل. ومن العيب خلط الأوراق، رغم أنه لم يصل إلى حد توضيح خطوات معينة يتعين على بوينغ أن تنفذها.

وأضاف أن على بوينغ أن تدرك ضخامة الضرر الذي لحق بالصناعة وأن تجري "تغييرات هيكلية جوهرية".



تيم كلارك

بوينغ بحاجة إلى تفحص الأمر بنفسها ووثقون أنهم فعلوا ذلك

ومنذ سقوط الطائرتين طردت بوينغ رئيسها التنفيذي السابق وشكلت لجنة مختصة بالسلامة على مستوى مجلس الإدارة ووافق على تعزيز الضوابط الداخلية. ومع ذلك فعندما اختارت بوينغ رئيسها التنفيذي الجديد لجأت إلى شخصية من الداخل فعينت ديف كالهون وهو عضو قديم في مجلس الإدارة.

وتقول الشركة إنها تعلمت "دروسا قاسية كثيرة" من الأزمة.

والإربعاء قرر كالهون تعيين مايك ديليني رئيسا لقطاع السلامة وهو منصب جديد.

وكانت الأزمة قد هزت الدور القيادي الذي تلعبه إدارة الطيران الاتحادية التي سلمت بحدوث أخطاء أثناء عملية اعتماد الطائرة.

وأيد كلارك وكالة سلامة الطيران بالاتحاد الأوروبي لاتخاذها "موقفا متشددا" في ما يتعلق بإعادة التصميم.

أنه ما زال أمامهم في بوينغ عمل يتعين إنجازه لترتيب أوضاعهم. ثمة مسؤولية ومساعة من أعلى إلى أسفل وعليهم الاعتراف بذلك.

ولم ترد بوينغ على الفور على طلب للتعقيب.

وتعد هذه التصريحات من رئيس واحدة من أكبر شركات الطيران في العالم، والتي طلبت من بوينغ طائرات تزيد قيمتها على 50 مليار دولار بالأسعار الرسمية، من أكثر الانتقادات صراحة من جانب شركات الطيران منذ رفع حظر استمر 20 شهرا على تحليق الطائرات من طراز ماكس في ديسمبر الماضي.

وفي الأسبوع الماضي وافقت بوينغ على دفع 2.5 مليار دولار من خلال اتفاق مع المدعين الاتحاديين في ما يتعلق بتهمة التامر بهدف التحايل على التطوير المعيب للطائرة ماكس.

وتتناقض تصريحات كلارك الموجهة لأعلى المراتب في أكبر شركة لصناعة الطيران والغضاء في العالم مع تركيز التسوية على اثنين من العاملين في بوينغ من مستوى أدنى، قال المدعون إنهم

خدعوا السلطات الأمريكية. وصدر قرار منع تحليق الطائرة ماكس في مارس 2019 بعد سقوط طائرتين لأسباب تتعلق ببرمجيات معيبة.

وقال كلارك "من الواضح أن هناك عملية وممارسات واتجاهات - سمها الحوض النووي إذا شئت - يتعين

الصين تزيد

فائضها التجاري

تجاه الولايات المتحدة

تجاه واشنطن، مشيرا إلى أن الواردات الصينية من الولايات المتحدة شهدت ارتفاعا في ديسمبر بنسبة 45 في المئة عن الشهر ذاته من السنة السابقة.

وبلغ الفائض التجاري الصيني مع جميع بلدان العالم أعلى مستوياته منذ 2015، مسجلا 535 مليار دولار، بزيادة نسبتها 27 في المئة عن الشهر ذاته من العام السابق.

وحققت الصين بصورة إجمالية فائضا بقيمة 78 مليار دولار لشهر ديسمبر وحده، وهو مستوى قياسي حسب رأي محللين.

7.1
في المئة نسبة زيادة الفائض التجاري للصين مدفوعا بالطلب على المواد الطبية

ومن المتوقع أن تكون من الاقتصادات الكبرى القليلة التي تعلن نموا إيجابيا لإجمالي ناتجها الداخلي عام 2020. وقد سجلت نسبة نمو قدرها 4.9 في المئة في الفصل الثالث من السنة، مقارنة بالفصل ذاته من السنة السابقة.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية الصادرة الخميس أداء قويا للتجارة الخارجية الصينية خلال ديسمبر الماضي، ما يشير إلى التعافي الاقتصادي المستدام للصين بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

بكين - زاد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة العام الماضي، ما وجه صفة أخيرة للرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب الذي جعل من إعادة التوازن إلى المبادلات بين البلدين إحدى أولوياته.

وبأشهر ترامب عام 2018 حربا تجارية على الصين، متهمها الدولة الآسيوية العملاقة بممارسة منافسة "غير نزيهة". وتضمنت هذه الحرب التجارية فرض رسوم جمركية مشددة على بضائع بقيمة مئات المليارات من الدولارات، وألقت بقلها على الاقتصاد العالمي.

ووقع البلدان هدنة في يناير 2020 غير أن الصين سجلت مجددا عام 2020 زيادة في فائضها التجاري بنسبة 7.1 في المئة لتصل قيمته إلى 316.9 مليار دولار، وفق ما أعلنته دائرة الجمارك الصينية الخميس، قبل أقل من أسبوع على خروج الملياردير الجمهوري من البيت الأبيض.

وفي ظل تفشي وباء كوفيد - 19 العام الماضي، شكل الطلب على المواد الطبية والمعدات الإلكترونية للعمل عن بعد محركا لزيادة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة.

وفي المقابل، أدت القيود الصحية المفروضة في الولايات المتحدة إلى كبح التجارة مع الصين، حسب رأي الخبيرة الاقتصادية أيريس بانغ من بنك "إيه إن جي".

ورغم ذلك، قال المحلل تينغ لو من بنك الأعمال نومورا إن بكين بذلت "جهودا متواصلة لاحترام التزاماتها"